مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية ـبحوث ودراساتـ
المجلد: 10 العدد: 01، 2023 ص.ص:626-646

هندسة التعليم العالي في الجزائر بين الخلفية النظرية وصعوبات التكوين

Higher education engineering in Algeria Between the theoretical background and the difficulties of formation

منصوري فتيحة *
جامعة الجزائر 2
mmzaid@gmail.com

صباح عياشي
جامعة الجزائر 2
sabahayachi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/10/16 **تاريخ القبول: 2023/02/15**

ملخص:

إن المقاييس التي يعتمد عليها في عصرنا الحالي فيما يخص تصنيف الدول من حيث تقدمها أو تخلفها تختلف عما كانت عليه في السابق؛ إذ كانت تركز على ما تملكه الدول من ثروات طبيعية ومساحات شاسعة ومكاسب مادية...الخ. أما الآن، فقد تغيرت المعايير وأصبحت تركز علي ما توصلت إليه الدول من انجازات وبحوث و استثمار في الرأس المال البشري والتكنولوجي ...الخ وإن دلّ هذا على شيء فإنما يدلّ على صحوة الشعوب والدول إلى أهمية العلم والتعليم، لهذا أولته المجتمعات أهمية قصوى إذ أصبحت مؤسسات التعليم الجامعي من أهم مؤسسات المجتمع وأولاها وهذا ما أدى إلى تنافس بين هذه الأخيرة وهذا لتحقيق الدور الريادي في النهوض قدما بالمجتمعات وهذا ما سنحاول توضيحه في هذه المقالة أي تسليط الضوء على نشاة التعليم العالي في الجزائر ومحاولة حصر معظم العراقيل التي تحول بين جودة مخرجات التعليم العالي .

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي – التكوين – صعوبات التكوين

Abstract :

The standards that are relied upon in our time regarding the classification of countries in terms of progress or backwardness, differ from what they were in the past. It focused on the natural resources owned by countries, vast areas, and material gains...etc. Now, the standards have changed and focus on what countries have achieved in terms of achievements, research and investment in human and technological capital...etc. University education institutions are among the most important and first institutions of society, and this is what led to competition between the latter, and this is to achieve the pioneering role in advancing societies. higher.

Key words: higher education - training - training difficulties.

* منصوري فتيحة

مقدمة :

تمثل الجامعة إحدى المؤسسات الهامة في بناء الدولة العصرية وتشييدها، من خلال ما تنتجه من إطارات كفأة تستطيع دفع عجلة التطور إلى الأمام واللحاق بالركب المتقدم ولغرض هذا الإنتاج فقد حاولت الجامعة توفير كل الشروط الضرورية من بيانات ومخابر ومراجع وأساتذة...

اذ على دارس أي موضوع في الجامعة أن يعرف نشأة هذه المؤسسة التكوينية والمراحل التي مرت بها، إلى أن أصبحت مكانا لإعداد الموارد البشرية، إضافة إلى أن المتتبع لدراسات حول الجامعة الجزائرية عليه أيضا أن يكون متيقنا من جل الإصلاحات والتطورات التي شهدتها الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال، وكذا معرفة هيكلتها ليتسنى له مقارنتها مع نظيراتها من الجامعات الأجنبية من حيث نظم تسييرها وأنظمة تكوينها وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المقال، إذا سنتناول الجامعة كمؤسسة تعليمية عالمية، كيف نشأت؟ ومراحل تطورها، ثم بعدها سنخص بالذكر الحديث عن الجامعة الجزائرية ونظام التعليم بها .

أولا: نشأة والتطور التاريخي للجامعة الجزائرية:

1 الجامعة في عهد الاستعمار الفرنسي :

كان اول ظهور للجامعة في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية ،وذلك بإنشاء جامعة الجزائر (العاصمة)التي تعتبراقدم جامعة في الوطن العربي ،و التي انشئت سنة 1877 واعيد تنظيمها سنة 1909 و هي الجامعة الوحيدة التي ورثتها الجزائر عن الاستعمار الفرنسي ، حيث كانت تضم هذه الاخيرة اربع كليات وهي :

- كلية الآداب و العلوم الانسانية
- كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية
- كلية العلوم والفيزياء
- كلية الطب و الهندسة

والجامعة في هذه الفترة مثل بقية القطاعات و المؤسسات الأخرى مسخرة لخدمة قضايا الاستعمار ، والموجهة حسب منظوره و وفق أساليبه ، هدفها الأول تلبية حاجياته و تحقيق رغباته و إعداد الإطارات اللازمة لضمان مصالحه الثقافية و الإدارية و الاقتصادية و السياسية وغيرها. [1]

كما ظلت محا فضة على روحها و طابعها الفرنسي في دراساتها و أبحاثها و طلبتها الذين يتابعون دراستهم بها حيث لم يتخرج منها جزائري واحد إلا بعد الحرب العالمية الأولى

1918/1914 إذ تخرج منها محامي واحد فقط، إضافة إلى انه لم ينشأ بها قسم لدراسة اللغة و الثقافة العربية على غرار قسم اللغة و الأدب الفرنسي منذ إنشاءها حتى الاستقلال فكان المستعمرون يرون أن التعليم في الجزائر سواء كان جامعيا او غيره يمثل اكبر خطر على وجودهم في الجزائر.

2 مرحلة ما بعد الاستعمار:

1.2 المرحلة الأولى 1970/1962:

لقد اهتمت الجامعة الجزائرية منذ الاستقلال بالتعليم أكثر من البحث العلمي ومرت بمرحلة نشر التعليم ، فكان التعليم غير وطني نظرا لسيطرة الأجانب على إطارها، كما ان التعليم غير موظف لخدمة التنمية لان اعتماد البرامج كان على مناهج غريبة عن واقعنا ، وكان تعليما غير موحد الهوية لسيطرة اللغة الفرنسية فيه على العربية .

ولم يكن للجامعة الجزائرية في ذلك الوقت اهتماما كبيرا بالتعليم العالي لانعدام الإطارات الوطنية الكفؤة فسارت على ما كانت عليه في وقت الاستعمار.

2.2 المرحلة الثانية :

في خضم التناقضات الصارخة التي عرفتها الجامعة الجزائرية بسبب ممارستها لنشاطاتها ضمن اطر موروثة بعيدة عن الحقائق و الواقع المعاش جاء الإصلاح الجامعي ،و الذي يعتبر من أهم الإصلاحات أو الإجراءات التي قامت بها الجزائر في ذلك الميدان و قد كان هذا الأخير سنة 1971 يهدف إلى قطع أساليب التكوين التي لا تمت بأية صلة مع خاصيات المرحلة التي تمر بها البلاد ، إذ أصبح من الضروري وضع نظام جديد للتعليم العالي كانت تمليه الظروف الاجتماعية الجديدة التي كان يعيشها المجتمع الجزائري ، و قد نص هذا النظام على إستراتيجية جديدة متعددة الأهداف و التي نجد منها : "[2]

- تحطيم الهياكل القديمة الموروثة عن الاستعمار.
- إعادة النظر في البرامج الدراسية.
- جزأرة إطارات التعليم العالي.
- إعطاء الأولوية للتكوين العلمي و التكنولوجي.

3.2 المرحلة الثالثة 1980:

لقد طرأ في هذه المرحلة تغيرات كثيرة لا سيما الجانب البشري منها فقد ارتفع عدد الطلبة من 66064 طالب سنة 1981/1980 إلى 97000طالب سنة 1984/1983 و عدد الأساتذة

من 9145 أستاذ سنة 1981/1980 إلى 12509 أستاذ سنة 1984/1983 من بينهم 10113 أستاذ جزائري .

و قد برزت من خلال هذا التطبيق سياسة الجزأرة 80 %بالإضافة إلى كل هذه التحولات حدث تغيير في القانون الأساسي للجامعة و المعاهد ، المدارس الوطنية للتعليم العالي وكل هذا في إطار الندوة الوطنية المنعقدة في 24 سبتمبر 1983 من طرف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي .

4.2 المرحلة الرابعة:

لقد نتج عن التحولات الديمقراطية بالجزائر عدة جدالات داخل المنظومة الجامعية لسبب التضارب في الآراء و المواقف التي تسود مشاريع الإصلاح ، فالأسرة الجامعية اليوم مصرة أكثر من أي وقت مضى على إسماع صوتها و التعبير عن طموحاتها و مشاكل الأسرة الجامعية خاصة فيما يخص السكن و الأجور ..الخ . نتيجة للنزاعات القائمة بين جهات المسئولة و الأسرة الجامعية إضافة الى غياب الحوار بين الطرفين فقد نتج عن ذلك عدة إضرابات من قبل الأسرة الجامعية خاصة من قبل الأساتذة ، و قد استمرت هذه الإضرابات سنوات و سنوات أي في سنوات التسعينات . [3]

5.2 مرحلة التسعينات الى يومنا هذا:

لعل اهم حدث دولي ميز هذه المرحلة، و الذي كان له الاثر المباشر على التعليم العالي في الجزائر ، هو انهيار الاشتراكية (النهج الاقتصادي الذي كان متبعا في الجزائر)وتحول دول هذا النظام الى النهج الاقتصادي الحر. وهو ما اثر بشكل واضح على توجيهات الجامعة الجزائرية في هذه المرحلة. ومماميز هذه المرحلة، نوع من الفتور عرفته الجامعة في مختلف نشاطاتها بسبب الأزمة الاقتصادية، السياسية والامنية التي عرفتها البلاد، وادى ذلك الى هجرة اغلب اطارات من اساتذة ومتخرجين وباحثين نحو الخارج، ضف الى ذلك الارتفاع السريع لعدد الطلبة وما رافق ذلك من مشاكل على مستوى التأطير والهياكل البيداغوجية والخدمات الاجتماعية سواء للطلبة الذين بلغ عددهم في موسم 2005/2004 حسب الحولية الإحصائية للوزارة المعنية 721833 طالبا. [4]

هذا ما جعل القائمين على القطاع يسارعون بإحداث إصلاحات واسعة على التعليم العالي، بغية التغلب على هذه المشاكل من جهة، ومواكبة التطورات العالمية الجارية في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي من جهة أخرى.

وفي الموسم الجامعي 2004-2005 طبقت الجامعة نظام LMD اذ يعتبر كآخر اصلاح لها حيث تم تبني هذا الاخير تطبيقا لقرار اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية للتعليم العالي والتي نصبتها الوزارة الوصية الا وهي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي للنظر في مجمل المشاكل التي تتخبط فيها الجامعة الجزائرية، والذي جاء في تقريرها أن النظام الحالي المستعمل في التدريس يحتوي على اختلالات كبيرة تراكمت عبر السنوات، حتى أصبحت تشكل أزمة فعلية وهذا لعدم استجابة المنظومة الجامعية للتحديات التي يفرضها التطور السريع في مجالات العلوم، التكنولوجيات، الاقتصاد، الإعلام والاتصال، وكذا عدم التواكب مع الديناميكية المتسارعة في عصر العولمة والانترنيتويعتبرنظام LMD في التعليم العالي من الأنظمة العالمية الحديثة المطبقة في الجامعات الأوروبية والأمريكية وحتى جامعات دول العالم الثالث .حيث تبنته الجزائر كآخر إصلاح لها لأنه يحمل إيديولوجية وفلسفة مخالفة للنظام التعليمي القديموقد يكون حلا لمجمل الاختلالات التي تتخبط بها، إذ أننا نجده يحمل في طياته تحولات عميقة في آليات وممارسات في التعليم العالي والدعوة الجدية لتحقيق النجاعة المعرفية وتحسين النوعية الأكاديمية، كذلك تفعيل دور التعليم العالي في سوق العمل، وهذا عن طريق رفع الكفاءة المهنية لليد العاملة المتخرجة من الجامعة وأمور أخرى.....

ثانيا: مهام و وظائف الجامعة الجزائرية:

الجامعة لها من المهام والأدوار ما يجعلها تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها وهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى تعمل على تكوين الطالب من جميع النواحي خاصة الفكرية والاجتماعية، كما أن العلاقة المتبادلة بين الجامعة والمحيط قادرة على إحداث تغيرات اجتماعية لأن الجامعة ليست قائمة من أجل تخريج عدد من المهندسين والأطباء بل قائمة على التقدم وتطور بما تكشفه من حقائق وتساهم به من حلول راهنة وأخرى مستقبلية ومن هنا يمكن تحديد مهام الجامعة فيمايلي:

1 المهمة الوظيفية:

حيث أن الفرد لا يمكن أن يندمج في المجتمع إلا عن طريق التنشئة التي يمر من خلالها نقل القيم من جيل إلى آخر، وتنطلق هذه العملية عادة ضمن أحضان الأسرة ومن بعدها المدرسة وتستمر لتأخذ أبعادها الحقيقية في الجامعة لأن التنشئة قبل الجامعة تتميز بكونها عازلة للفرد لأنها تعمل على تلقينه بعض القيم التي تجعله فردا له نفس الصفات التي يتصف بها أقرانه من أفراد مجتمعه لكن عند التحاقه بالجامعة يشرع في الاحتكاك بالمحيط الجامعي مما يسمح له ويقوده إلى بلورة منظور علمي للقيم الاجتماعية.

2 المهمة الاجتماعية:

وتتمثل في إعداد القوى المدربة مهنيا للتكفل بأعباء المجتمع وتواجه احتياجاته من مهن وتخصصات فنية محددة، وتوفير مختلف المهارات الفنية التي يعتبر المجتمع في أمس الحاجة إليها للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية [5] ، حيث تلعب الجامعة دورا هاما من الناحية الاجتماعية وخاصة عند توجه الطلبة إلى الحياة المهنية التي تعمل على تغيير النظام ونمط المجتمع من خلال توفير الحاجيات الضرورية والطموح إلى الوصول إلى الكماليات بتوفير الإمكانيات اللازمة لذلك.

3 المهمة الثقافية:

وذلك من خلال المحافظة على القيم الثقافية والتاريخية، وتحرير المفاهيم الثقافية والعقائدية التي يتبناها المجتمع، فالجامعة باعتبارها مؤسسة علمية تتخذ البحث العلمي القائم على الموضوعية والامبريقية مثلا أعلى لها، فهي في الأساس مؤسسة محافظة تعمل على حماية القيم الاجتماعية وترسيخ دعائم النظام الاجتماعي القائم [6]، إذ أن معظم القيم والعقائد الاجتماعية ترسخ دعائمها من خلال الوسط الجامعي الذي يسمح بالاطلاع على مثل هذه القيم والعمل على تجسيدها في الواقع بصورة سليمة من خلال البحث العلمي الامبريقي الموضوعي.

4 المهمة التعليمية:

إذ تعمل الجامعة على تكوين وإعداد القيادات الفنية والمهنية كذلك تعمل على رعاية البحوث العلمية وتشجيعها بغية خدمة المجتمع وتحقيق التطور العلمي، أيضا يعمل على تطوير برامجها ومناهجها لرفع مستواها لأداء دورها التعليمي على أحسن وجه لكونها تنهض داخل المجتمع بادوار كبيرة لأغراض متنوعة ثقافية، اجتماعية، تكنولوجية وقد تكثر أو تقل حسب إمكانيات الجامعة. "[7]

كذلك في المقام الأول والأهم تسعى إلى الوصول بالطالب إلى المستوى المطلوب، وتطوير روح النقد والمبادرة، والتدريب على العمل الجماعي. [8]

لكن وكما يبدوا خاصة ونحن في القرن الواحد والعشرين وبعد تحول الجامعة إلى مؤسسة عالمية، فإن أنظمة الحكم والشعوب والمجتمعات والتطورات الحاصلة فيها أسندت للجامعة مهام ووظائف تجاوزت حدود تلك التي كانت تؤديها في السابق، ولعل من أهم الوظائف والمهام الحديثة التي أصبحت الجامعات المعاصرة والتي نجد من بينها الجامعة الجزائرية مجبرة ومطالبة على تأديتها ما يلي:

تيسير التحاق الفئات الخاصة بالتعليم العالي على اعتبار أن هذه الفئات المحرومة قد تملك من المواهب والخبرات ما يساهم في تنمية المجتمع. [9]

في إطار اقتصاديات الحالية والتي تتسم بالتغيير وبظهور نماذج إنتاج جديدة فقد أسندت إلى الجامعة مهمة تأكيد على توثيق وتجديد روابط التعليم العالي بسوق العمل وسائر قطاعات المجتمع.

الاشتراك مع عالم الشغل في استحداث وتقييم عمليات التعلم والبرامج التعليمية.

إيجاد وضمان التوظيف وخلق فرص العمل الجديدة للأعداد المتزايدة للطلبة الجامعيين."[10]

جعل التعليم العالي يأخذ أنماط وأشكال مختلفة وهذا من أجل إتاحة الفرص لجميع الفئات المختلفة وفي جميع الأوقات (الجامعة الافتراضية، التعليم عن بعد، ....).

استقبال أعداد المتعلمين الكبار والعائدين من عالم الشغل بغية إعادة رسكلتهم وإعطاءهم نوعا من التكوين المتواصل وبالتالي جعل التعليم مندرجا في سياق التعليم مدى الحياة.

تعزيز وتدعيم تمويل التعليم العالي مع تنويع مصادره و هذا من أجل تطوير هذا الأخير وزيادة فعاليته والحفاظ على جودته. إقامة التعاون الدولي بين الجامعات ومخابر البحوث وبالتالي ترسيخ مبدأ التشاور بين الجامعات.

جعل التقييم المستمر كأحد المهام الحديثة والرئيسية للجامعة حيث يتعدى التقييم هنا أداء الطلبة وحسب وإنما حتى تقييم الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس، تقييم السياسات الإصلاحية والتوجهات المطبقة داخل الحرم الجامعي.

من خلال الوظائف التي سبق ذكرها نلاحظ أن مهمة الجامعة الأساسية والتي تسعى إلى تحقيقها في شتى المجالات هي إعداد الفرد الصالح الذي يكون مهيأ لخدمة المجتمع الذي يعيش فيه بالإضافة إلى جعله مواطن ذو سمات مهمة تجمع بين التراث العلمي والمعرفي من الناحية الثقافية والعملي من الناحية الاجتماعية والوظيفية.

ثالثا: خصائص التعليم الجامعي في الجزائر:

يتميز التعليم الجامعي في الجزائر بخصائص عديدة منها:

1 ديمقراطية التعليم:

يعتبر مبدأ ديمقراطية التعليم ترجمة صريحة لفتح أبواب التعليم في وجه كل جزائري بغض النظر عن مكانته الاجتماعية داخل المجتمع، فلا يميز بينهم إلا بالكفاءة والقدرة العقلية، لذلك وجب على الدولة تعميم الجامعات في جميع إرجاء البلاد وتحفيز أبناءها على ضرورة التعليم وحثهم على الاطلاع أكثر على المعارف، كما عملت على مساعدة المحتاجين على

مواصلة الدراسة إلى مستويات عليا عن طريق توفير كل مستلزمات تعليمهم لتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين أبناء الطبقات في المجتمع دون أن تتجاهل عنايتها بالمعوقين، من خلال المحافظة على حقهم في التعليم ليشمل هذا الأخير جميع أبناء المجتمع دون أي تمييز طبقي،غير أن هذا المبدأ ساهم بشكل كبير في ظهور مشاكل عديدة منها تزايد عدد المتعلمين بشكل رهيب لا سيما في الجامعات على عكس عدد الأساتذة المحدود، مما أدى إلى تدهور مستوى التكوين في الجامعة الجزائرية فقد أصبحت تهتم بالكم على حساب الكيف، حيث أن كل عام يتخرج منها الآلاف من الطلبة لكن تكوينهم محدود لا يتناسب مع متطلبات العصر، ناهيك عن ظهور البطالة وما تفرزه من مشاكل أخرى في المجتمع.

2 التعريب:

يحرص هذا المبدأ على تطوير اللغة العربية وإبراز مكانتها في المجتمع الجزائري وذلك عن طريق تعريب المناهج الدراسية والكتاب المدرسي، من خلال انتقاء التعابير والألفاظ الواضحة المؤدية إلى الفهم السريع، بهدف تسهيل المقررات الدراسية للطلبة والأساتذة، وكذلك تشجيعهم على الإقبال لاقتناء الكتب العربية وقراءتها والتعمق في محتواها،قد لعبت البعثات العلمية إلى الخارج دورا كبيرا في تحقيق هذا المبدأ عن طريق الاستفادة من تجارب الدول في مجال التعريب من جهة واقتناء الإصدارات الجديدة للاستفادة منها في تحسين الأداء المهني داخل الجامعة من جهة أخرى.

3 الجزأرة:

استطاعت الجزائر أن تحقق هذا المبدأ نوعا ما وذلك باعتماد على الإطارات والكفاءات الوطنية، كما عملت على وضع خطط ومناهج دراسية تعكس خصوصية المجتمع الجزائري دون سواه قصد الاعتماد على مواردها وثرواتها البشرية في تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، وقد كانت للبعثات إلى الخارج دورا هاما في تحقيق ذلك لاسيما بعد أن تلقى الطلبة المبعوثين تكوينهم في الخارج وأصبحوا قادرين على خدمة المجتمع وتنميته من خلال ما يقدمونه في الجامعة كأساتذة جامعيين،وكذلك باحثين في قضايا التعليم العالي الذي له صلة بالتطوير والتقدم الذي يمس جميع مجالات المجتمع. [11]

رابعا: أهداف الجامعة الجزائرية:

يعتبر التعليم في الجامعة أحد ركائز واللبنات الأساسية التي يعتمد عليها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة التعليم العالي والذي تسعى من خلاله الدولة إلى تحقيق نمط خاص من خدمة المجتمع الجزائري، حيث يهدف التعليم العالي في الجامعة الجزائرية بصفة عامة إلى تحقيق مايلي:

- خدمة المجتمع وهذا من خلال تحقيق التقدم والتنمية تواءم ظروف المجتمع الجزائري.
- يهدف التعليم العالي إلى التفتح الكامل للشخصية الفرد الجزائري وهذا على المستوى الدولي رغم اختلاف الثقافات ولكن دون التأثير على شخصيته العربية الإسلامية.[12]
- ارتقاء فكريا وحضريا بالفرد الجزائري وتنمية قيمه الإنسانية. [13]
- تزويد البلاد بالمختصين والفنيين والخبراء والأفراد المزودين بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة وهذا للمساهمة في بناء المجتمع وصنع مستقبل للوطن وخدمة الإنسانية.
- نقل العلوم والمعرفة ونقدها والإضافة إليها وهذا عن طريق الدراسات التحليلية في ضوء النظريات الحديثة وفلسفة المجتمع.
- مشاركة الهيئات المختصة في القيام ببحوث لحل المشكلات التي تواجه المجتمع. [14]

خامسا: التوجهات الحالية للتعليم العالي بالجامعة الجزائرية وتحديات القرن الواحد والعشرين:

الجامعة الجزائرية اليوم مدعوة إلى التكيف مع الاقتصاد السوق ومع التحديات المختلفة والتغيرات التي تجري في المجتمع، هذه الأخيرة التي مست مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية والقضائية، إضافة إلى ذلك فهي اليوم مجبرة على التكيف مع المتطلبات الجديدة المملاة من طرف التقدم السريع للمعارف العلمية والتكنولوجيا الحاصلة على المستوى الدولي، لذلك يتوجب على الجامعة الجزائرية حسب تصريحات المسئولين عن قطاع التعليم العالي، أن تقوم بمراجعة جوهرية لنظام التكوين، وإعادة النظر في الأهداف والاشتغال المؤسساتي ككل.وفيما يلي أهم التوجهات التي تبنتها الجامعة الجزائرية بعد التسعينات لمواجهة تحديات الواقع و نخص بالذكر توجهات نظام LMD في الجزائر وهذا بصفته كأخر الإصلاحات التي تبنتها الجامعة الجزائرية والتي نذكر منها:

1 التوجه نحو تطبيق المعايير الاقتصادية لاقتصاد السوق على التعليم العالي:

إن توجه البلاد نحو اقتصاد السوق حتم على الجامعة كإحدى مؤسسات المجتمع أن تخضع هي الأخرى لمنطق هذا الاقتصاد الحر، ويتجلى هذا الخضوع من خلال إدخال العديد من المصطلحات الاقتصادية الليبرالية وتطبيق بعض مفاهيم والقواعد الاقتصادية في المنظومة التربوية لاسيما التعليم العالي، إذ نجد من أهم التأثيرات الاقتصادية على التعليم العالي مايلي:

1.1 النجاعة والنوعية:

بما أن تطبيق نظام LMD هو أحد الإصلاحات الحالية في التعليم العالي في الجزائر، فانه يرتكز على أن تعتمد الجامعة الجزائرية في بناؤها على سياق اقتصاد السوق مع التركيز على الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، وكذلك التركيز على التوجهات العالمية للتعليم العالي في سياق العولمة والمقاييس الدولية [15]، حيث أصبحت اليوم النوعية في التكوين من بين أهداف التي تسعى الجامعة الجزائرية لتحقيقها وهذا من خلال إعادة النظر في نمط التكوين الجامعي بصفة عامة والذي يتكون من البرامج التكوينية، إذ يجب أن تستجيب هذه الأخيرة وبفعالية لعدد من المقاييس منها؛ محاولة تلبية الحاجيات المختلفة وذات أولوية للمجتمع، ومحاولة إكساب الطلبة للكفاءات اللازمة قصد دمجهم في سوق العمل وكذلك مسايرة التطورات والتغيرات الحاصلة في مختلف المجالات سواء على مستوى الوطني أو الدولي، ولإعادة تنظيم الهيكلة ومسارات الدراسية قامت الجامعة بما يلي:

شرعت الجامعة الجزائرية خاصة بعد تطبيق LMDإلى إعادة تنظيم شامل وعميق للهيكلة والمسارات الدراسية في التعليم العالي وهذا بغية تلبية المتطلبات المتنوعة لطلبتها إذ من أهم المميزات الرئيسية لهذا النظام الجديد (LMD) هو هيكلة البرامج على شكل وحدات تعليمية (استكشافية، أفقية،أساسية) عوضا عن نمط المقاييس التي كانت تتبع في النظام الكلاسيكي.

كذلك تقسيم المسارات الدراسية إلى مهني وأكاديمي هذا أولا من شأنه أن يلبي رغبة الطلبة خاصة منهم الذين لديهم توجهات مهنية في نفس الوقت يخدم مؤسسات المجتمع المختلفة وهذا من خلال تكوين طلبة وإكسابهم مهارات وكفاءات تخدم تلك المؤسسات.

كذلك الاعتماد على نظام التقييم والانتقال والذي يتميز بالمرونة أكثر من النظام الكلاسيكي هذا الذي من شأنه يسمح بفرص أكبر لنجاح الطالب.

كذلك من أجل تحقيق النجاعة في التكوين داخل نظام LMD هو اعتماده على الوسائل الديداكتيكية الحديثة والحث على استعمالها في العملية التكوينية. [16]

2.1 تتجير وتسليع التعليم العالي:

تجري الجزائر حاليا مفوضات متقدمة من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (OMC) وهي الآن توشك على الانضمام كخيار لا مفر منه، وقبل التوقيع الرسمي على اتفاق الانضمام، تفرض هذه المنظمة إصلاحات لابد أن تجريها الدولة. وما يهمنا في هذا البحث هو الجوانب التي أقرتها المنظمة "كتتجير وتسليع الخدمات"، ومنها الخدمات التربوية بشكل عام. وضمن هذا الاتجاه الدولي فقد سعت الجزائر في هذا الإطار التوجه إلى إيجاد صيغ جديدة للتعليم ذ والطابع الخاص وهذا من خلال مساهمة الطلبة في تكلفة دراستهم وهذا عن طريق دفع تكاليف سواء جزئية أو كلية للدراسة، إن خوصصة التعليم العالي من شأنه أن يساهم وينوع من مصادر تمويل في التعليم العالي كذلك سعت الجامعة الجزائرية في هذا التوجه إلى خوصصة البحث العلمي وهذا من خلال ربط علاقات وخلق تعاون بين مخابر البحث الجامعية وبعض مؤسسات المجتمع، وخوصصة التعليم العالي تهدف إلى:

رفع من نسب الجودة ونجاعة التكوين وبالتالي محاولة تكوين النخبة.

تكوين الطلبة حسب الطلب أي حسب ما تحتاجه مؤسسات المجتمع هذا من شأنه يساهم في انفتاح الجامعة على محيطها، ويكون هذا في المعاهد ومدارس متخصصة مثل "المعهد العالي للتسيير والتخطيط" و"المدرسة الوطنية التحضيرية لدراسات المهندس" حيث يقوم المتعلمون بدفع تكاليف الدراسة، وهذه الأنماط التعليمية تعتبر كشكل من أشكال خوصصة التعليم العالي. [17]

3.1 تمويل التعليم العالي:

إن التوجهات الحالية للجامعة الجزائرية في هذا المجال تسير أو مازالت تسير في بداياتها، حيث تطلب الأمر أولا نحو الاستعمال العقلاني لموارد القطاع ثم تنويع مصادر التمويل وهذا عن طريق:

مراجعة البنية العامة للتعليم العالي التي من شأنها أن تساهم في الاقتصاد.

تعديل مسار التكوين وتوزيع التوقيت البيداغوجي.

التحديد الأحسن للمقاييس المساعدة للطالب. [18]

لكن رغم المجهودات المبذولة من طرف الدولة إلا أن الإمكانيات المالية للبلاد لم تغطي الطلبات الاجتماعية المتزايدة للتكوين العالي إذ من بين المشاكل التي تساهم في صعوبة التمويل نذكر مايلي:

منافسة الحاجيات الأخرى للدولة كالتربية الأساسية، البنى التحتية العمومية، الصحة ومكافحة الفقر...

نقص في انفتاح الجامعة على المحيط الاقتصادي الوطني والدولي والذي من شأنه تنويع مصادر التمويل.

مجانية التعليم الجامعي في غياب سياسة تحث على مساهمة الطلبة في تكاليف التعليم.

مشكلة التحجيم التي يعتبر حسب العديد من المصادر كأكبر المشاكل التي تساهم في صعوبة تمويل التعليم العالي على الصعيدين الوطني والدولي. [19]

4.1 التعاون والشراكات مع المنظمات العلمية العالمية والجامعية:

تجسد هذا التعاون من خلال مرافقة ومصاحبة دول الأوروبية في الإصلاحات التي يقوم بها القائمون على إصلاح التعليم العالي في الجزائر، كما مكن هذا التعاون الفرانكو- جزائري من إعادة تصميم وتنظيم هيكلة الدراسة بالمؤسسات الجامعية الجزائرية (تطبيق نظام LMD)، وتهيئة البرامج من خلال إضفاء الطابع التمهيني على المسارات الدراسية، وخلق شعب تكوينية جديدة ذات علاقة وطيدة بالمناخ الاجتماعي . الاقتصادي. (www.auf.fr) . أما في مجال البحث العلمي، تم عقد اتفاقيات للتعاون مع مركز الدراسات والبحث في الإعلام العلمي والتكنولوجي والوكالة الجامعية الفرانكفونية.

2 التوجه نحو تنويع ملامح التكوين:

قبل الحديث عن هذا التوجه هناك توجها آخر لابد من التطرق إليه وهو الرغبة في رفع نسبة التعليم العالي بين أفراد المجتمع الجزائري، في إطار التعليم العالي للجميع، حيث تطمح الوزارة الوصية على القطاع إلى بلوغ مليون والنصف المليون طالب في حدود عام 2014." [20]

ولتحقيق هذا الهدف (تنويع ملامح التكوين) تم الاعتماد على الهيكلة الجديدة للتعليم العالي ألا وهو نظامLMD وفق المنشور الوزاري رقم 08 المؤرخ في 21 الربيع الأول 1425 هـ الموافق ل11ماي 2004 م.كما جاء هذا الملمح (نظامLMD) لتحقيق هدف حفظ ديمقراطية التعليم العالي، كما يسعى إلى تحقيق وضمان تكوين نوعي يستجيب إلى المقاييس الدولية ويسهل اندماج مؤسسات التعليم العالي في محيطها الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق تكوين مدى الحياة وهذا لتمكين خريجي التعليم العالي من التكيف مع التطورات المستمرة للحرف وتطوير الآليات التي تعين على التكوين الذاتي.

إن مرامي هذا النظام من شأنها إرساء قواعد ترقية "بيداغوجيا النجاح" وتقليص الإخفاق الجامعي والتسرب وستمكن تبعا لذلك من رفع مستوى الأداء لمنظومة التعليم العالي. كذلك من أجل تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على نظام التكوين عن بعد والتعليم مدى الحياة والجامعة الافتراضية؛ إذ يعد هذا النوع من التكوينات عنصرا حيويا في الجامعة الجزائرية من أجل توفير

الشروط الملائمة لحل ولو جزئيا الأزمة الحادة التي تمر بها الجامعة منذ سنوات،ويمكن ان تساهم التطورات التكنولوجية الجديدة في الاتصال السلكي والاتصال اللاسلكي وفي الاتصال عبر الإعلام الآلي والانترنت في تحسين نوعية التكوين بجعل الكفاءات الجامعية أكثر مرد ودية لاسيما في الميادين التي تعرف فيها عجزا خطيرا، كذلك في جعل ديمقراطية الالتحاق بالجامعة كبيرا. [21]

كذلك بالاستعمال الأفضل لمصادر التوثيق والأعمال العلمية والوطنية والدولية، ولهذا الغرض أنشئت اللجنة الوطنية للتعليم الافتراضي وفقا للقرار وزاري رقم 77 المؤرخ في 01 جويلية 2004.www.mesrs.dz)

أيضا التوجه نحو التمهين في التكوين وهذا من خلال القضاء على التخصصات الجد الأكاديمية والموروثة عن الحقبة الاستعمارية والتي لا تستجيب لأهداف النموذجية للتنمية الاقتصادية المعلن عنها، كذلك يبرز التوجه نحو التمهين في التكوين من خلال إنشاء واستحداث شهادات مهنية خاصة مثل نظام LMD. كما يظهر كذلك من التوجه نحو أنواع التكوين التي تتضمن وتتكيف مع سوق العمل والمهن المتغيرة باستمرار، إضافة إلى تكييف البرامج التكوينية مع حركة التمهين السائدة في مختلف الأنظمة التعليمية العالمية.

3 التوجه نحو تغيير البنى الكبرى للتعليم العالي:

تتمثل هذه الخطوة في عملية توحيد مسارات التكوين من خلال تنظيم هرم الشهادات ونظام أكثر فأكثر انتقائي، كذلك مس هذا التوجه البنى العامة للتعليم العالي، حيث يسود الآن انتقاد آخر بضرورة إنشاء مدارس كبرى وتحديث الموجودة منها، ووضعها تحت الوصاية المزدوجة (التعليم العالي والقطاع المعني المباشر بالاختصاص). كما تخص هذه المدارس بالتكفل بأفضل الطاقات على المستوى المحلي، خاصة النجباء في شهادة الباكالوريا، إضافة إلى هذا فقد تم الاعتماد على مبدأين رئيسيين لتنظيم التعليم العالي وهما:

مبدأ الفرع المنضبط:الذي يهدف إلى توجيه الطالب نحو معرفة تخصصه، ويبقى هدف التعليم الجامعي الأكاديمي بصفة عامة هو التحكم في التخصص.

مبدأ الفرع الوظيفي: غايته السماح للطالب بتأدية مهمة معينة في المجتمع تستلزم اكتساب معارف ومهارات مستمدة من عدة تخصصات ويعتبر التصور الأكثر وظيفية للفروع الوظيفية بصفة عامة متعدد التخصصات وأكثر تطورا لأنه يخضع بصفة كبيرة إلى التغيرات التي تؤثر على مضمون العمل حيث يكون فيه التعليم تطبيقا أو تقنيا أكثر. [22]

4 توجهات الجامعة الجزائرية بخصوص البحث العلمي:

يعرف البحث العلمي على انه: "عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص أو عدة، وهذا الأخير يسمى باحث من أجل تقصي الحقائق في شان مسالة أو مشكلة معينة تسمى موضوع البحث وهذا بإتباع طريقة علمية تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة أو نتائج صالحة للتعميم على المشاكل المماثلة والتي تسمى نتائج البحث. "[23]

وللبحث العلمي شروط عديدة منها:

توفير العلماء والمجربين الذين مارسوا البحث العلمي واعتمدوا عليه.

توفير المخابر والأجهزة الحديثة واللازمة.

توافر مراجع البحث والمجلات العلمية والمنشورات والمكتبات.

توفير المناخ العلمي المناسب لمساعدة الباحثين على الإبداع والإنتاج.

عقد المؤتمرات والندوات العلمية.

وضع خطط تكميلية للبحوث والدراسات العلمية التي تجريها الجامعة في خدمة قضايا المجتمع.

وبالتالي يعتبر البحث العلمي أحد الوظائف الأساسية التي يستند إليها التعليم الجامعي المعاصر، فالجامعة تعمل على تنمية المعرفة وإنمائها وتطويرها من خلال أنشطة البحث العلمي، بمعنى أن مضمون البرامج والدروس يجب أن يكون حديثا وأن يكون على اطلاع مستمر بالمعارف الحديثة من أجل مواكبة النتائج الحديثة للبحث العلمي ويتم هذا عن طريق توفير المناخ العلمي للبحث وما يستلزمه من معدات وأجهزة وكتب ومراجع وتسخيرها لكل من الأساتذة والطلبة على حد السواء. [24]

وعليه فنشاطات البحث والإبداع تكملة هامة لنشاط التعليم، وفي هذا الصدد فإنها تشكل إحدى المكونات الحيوية من مهام الجامعة.وإذا ما كانت برامج ذات أولوية تستدعي عناية خاصة لأنها تقرر مستقبل البلاد (مصادر المياه، بيوتكنولوجي، التصحر. ...الخ) فإنه لا يخفى على أحد أن تنوع مواضيع البحث تشكل إثراء لمختلف فضاءات وقضايا المجتمع. "[25]

أما في الجزائر، فتعود مسؤولية البحث العلمي إلى الجامعات وهذا بسببين رئيسيين:

أن الجامعة لديها الموارد البشرية والفكرية القادرة على القيام بنشاطات الأبحاث العلمية أكثر من غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى.

إن الجامعة تعد المؤسسة الوحيدة التي يمكن عن طريقها القيام بنشاطات الأبحاث بصورة منضبطة، والتي يمكنها أن تقدم خدمات استشارية التي تحتاجها قطاعات المجتمع المختلفة. [26]

وقد تم وضع مرسوم 77/115 المؤرخ في 1977/08/06 المتضمن تحديد الشروط المتعلقة بممارسة البحث، حيث تفرض مهمة البحث على الأستاذ بصفة إلزامية مما اثر سلبا على نتائج البحوث، ثم جاء قانون 1986/03/18 ليحل مشكلة الأستاذ الباحث ويقر بإنشاء محافظة سامية للبحث العلمي. وتحدد المادة الخامسة منه أن الباحثين المكلفين بمتابعة وانجاز أعمال البحث في المجال العلمي والتقني محدد، قصد المجيء بحلول خاصة وجديدة للمشاكل المطروحة لتلبية حاجيات الاجتماعية والثقافية وعلمية، والتكنولوجيا محددة. [27]

إلاأن هناك مشكلات كثيرة واجهت هذا الأخيرنذكر منها ما يلي:

- عدم الاهتمام بالمشاكل المطروحة من طرف فئة الباحثين، وعدم استثمارها في إطار إستراتيجية التقدم التكنولوجي.
- غياب التنسيق بين الباحثين وبالتالي عدم فهم الباحث لدوره في نظام عديم التجانس والوضوح، هذا ما يدفعه للشعور بالإحباط ونقص الدافعية، وهذا ما جعل معظم الأدمغة تهاجر للبحث عن الاستقرار واستغلال مواهبها في أماكن أخرى أكثر حظا.
- قلة الوسائل ومعدات البحث ومحدودية الأموال المخصصة لهذا الأخير التي تتمثل في توافر المخابر العلمية، المعدات والأجهزة، المراجع. ...الخ. [28]
- استمرار وتغلب الأساليب البيروقراطية واستمرار أساليب التكوين غير الملائمة لحقائق الثورة العلمية والتكنولوجية.
- جهل الباحثين للإعمال الجارية من آخر التطورات التكنولوجيا في الخارج. [29]
- كذلك تدفقا لأعداد المتزايدة من الطلبة يصعب التوفيق بين مهام البحث العلمي ومهام التدريس.

وانطلاقا مما سبق فإن الجامعة الجزائرية قد غيرت من توجهاتها نح والبحث العلمي وكما اقترحت2001 CNRES مجموعة من الاقتراحات وهذا من أجل التقليل من المشاكل السابقة الذكر وكذلك تثمين البحث العلمي وهذا عن طريق:

- أن يكون البحث العلمي مرتبطا بمناهج التكوين ومضامين البرامج والدروس يجب أن تكون حديثة، وان تكون على اطلاع مستمر بالمعارف الحديثة من أجل مواكبة النتائج الحديثة للبحث العلمي.
- تمتين العلاقة بين الأستاذ والبحث.
- تنويع التكوين من أجل تلبية الاحتياجات من الموارد البشرية ذات كفاءة عالي.

- اندماجأفضل للطلبة المتخرجين من مرحلتيالتدرج وما بعد التدرج وهذا لمزيد من التنسيق بين التعليم والبحث العلمي, [30]
- ترقية تكوين الخلف من الأساتذة والباحثين الجامعيين.
- تشجيع أكبر عدد من الباحثين بغية تحفيز البحث بالتعاون وفي إطار الشبكة.
- خلق شروط الملائمة ودعم قاعدة البحث والاحتفاظ بالكفاءات الواعدة من المسجلين في الدكتوراه وكذا الأساتذة الباحثين في جامعاتنا الجزائرية.
- دعم مشاريع البحث مع الشركاء الأجانب وهذا من خلال خلق شبكات بين وحدات البحث الوطنية ونظيراتها الأجنبية.

سادسا:صعوبات التكوين في التعليم العالي في الجزائر :

تعاني الجامعة الجزائرية عددا كبيرا من المشكلات، وان كانت تلك الأخيرة تختلف في درجة حدتها إلا أن تأثيراتها السيئة على مستوي الخريج الجامعي باتت ملموسة، لتزداد سوءا وتفاقما بالموازاة مع ما يشهده الواقع الجزائري و العالمي من مستجدات ، وما يمليه من متطلبات ، و نجد من اهمها مايلي : [31]

1 صعوبة تمويل التكوين في التعليم العالي:

يعتبر المصدر الوحيد لتمويل جامعاتنا في الجزائر هو الدولة. ويمكننا حصر مجمل الاسباب التي ادت الى ضعف التمويل في الجامعات الجزائرية الى :

- مشكل التسيير: نعلم ان الميزانية المخصصة لتعليم بصفة عامة ضعيفة مقارنة مع المجالات الاخرى ، ضف الى ذلك نمط التسيير الغير الراشد في توزيع الموارد المالية على امور قد تكون ثانوية مقارنة بالامور ذات اولوية و التي وجب التركيز عليها اكثر فاكثر.
- انشغال الدولة بمجالات اخرى كالصحة، الاقتصاد، الطاقة،..الخ ، هذا ما اثر سلبيا على سير العملية التكوينية بالجامعة .
- عدم انفتاح الجامعة الجزائرية على محيطها والذي يتمثل في المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...الخ ، بغية وجود مصادر للتمويل اخرى وجديدة بدل من الاعتماد الكلي على تمويل الدولة .
- المجانية التامة للتعليم وغياب سياسة تدفع الطالب لمساهمة في التكاليف الدراسية (مساهمة جزئية او كلية) هذا ما ادى الى مسؤولية الكلية لمؤسسات التعليم العالي في كلفة تدريس وتكوين الطالب .

- الانفجار الهائل في عدد الطلبة هذا السبب الرئيسي الذي ساهم وبشكل كبير في صعوبة تمويل الجامعة الجزائرية .

2 صعوبة تدهور النوعية و النجاعة في التكوين :

كما ذكر سابقا ان مشكل تمويل مؤسسات التعليم العالي يعتبر من المشاكل الرئيسية و التي أثرت سلبا على العملية التكوينية بالجامعة إذ نجد من بين إفرازات هذه الأخيرة مشكل تدهور نوعية و النجاعة في التكوين كما يمكن إرجاع ذلك الى :

- التزايد الرهيب في عدد الملتحقين بالجامعة من أهم و اكبر الأسباب التي أثرت على نوعية و نجاعة التكوين داخل الجامعة الجزائرية .
- ضعف البرامج التكوينية و قدمها حيث أصبحت مناهجها الدراسية و أنظمتها التعليمية ذات طابع تقليدي أي لا يمت بصلة مع المجتمع و مع واقعه و متطلباته المختلفة و بالتالي أصبحت الجامعة الجزائرية تعطي شهادات و ليس مهن و حرف يحتاجها المجتمع .
- عدم وجود ميكانيزمات و تفاعل مع المحيط الاقتصادي و الاجتماعي، و بالتالي مساهمة في نوعية التكوين بما يتفق و حاجيات المجتمع .

3 صعوبة التحجيم :

ان الارتفاع السريع في تدفق الطلبة بالمقارنة مع قدرات الاستقبال يؤدي الى وضعيات لا تكون ملائمة مع التكوين الجامعي ، اذ هذا ما صرح به رئيس الجمهورية الجزائرية في قوله :" ربحنا معركة الكم لكن لم نربح معركة الكيف " .

و كما اشرنا سابقا ففي العديد من مؤسسات الجامعية الجزائرية بالجزائر تجرى حصص الأعمال الموجهة و التطبيقية تحت ضغط كبير إذ بلغ عدد الطلبة للفوج الواحد ب 80 طالب (حقوق و العلوم الاقتصادية) هذا الذي أدى الى عدم توازن بين عدد الطلبة و الأساتذة و بالتالي انعدام التوافق بين المعدل المعقول للطلبة و الأساتذة .

و يمكننا ان نحدد مجمل الاسباب التي ساهمت في تفاقم المشكلة فيما يلي :

- ان تطبيق مبدأ ديمقراطية و المساواة و تكافؤ الفرص في التعليم العالي .
- رغبة أفراد المجتمع في الانضمام الى مؤسسات التعليم العالي .
- مجانية التعليم في الجزائر بما في ذلك التعليم العالي .

4 صعوبة الهياكل القاعدية و التجهيزات :

رغم العدد الكبير للمراكز والمؤسسات الجامعية الموزعة عبر التراب الوطني ، الا ان التعليم العالي بالجزائر يعاني من نقص واضح في الهياكل و المرافق البيداغوجية و التجهيزات ، ويمكن ارجاع هذا الى سببين رئيسيين هما :

- الطلب المتزايد على التعليم العالي و التكوين بمؤسسات التعليم العالي هذا الذي ادى الى ظهور ظاهرة التحجيم في عدد الطلبة الجامعيين .
- الصعوبات المالية للتعليم العالي و التي نقصد بها نقص مصادر التمويل التعليم العالي و التي ادت الى قلة الابنية و المعدات و الاجهزة العلمية و كذا المراجع المتخصصة والتجهيزات البيداغوجية بصفة عامة .

خاتمة :

الجامعة مؤسسة اجتماعية، تكوينية، وظيفتها الرئيسية هي التعليم بفعالية وإتقان، وهذا ما ينعكس على وظيفتها: البحث العلمي والخدمة العامة على أكمل وجه. وتبقى الجامعة تعيش بين الضغوط الداخلية: (عمليات التكوين– نوعية التكوين– تمويل التعليم الجامعي– التحضير الجيد لطلبتها لعالم الشغل) والتحديات الخارجية (التطور التكنولوجي للمعارف– احتياجات سوق العمل لليد العاملة المميزة وذات النوعية التكوينية التي تتماشى مع احتياجاته)، وأداء الجامعة لوظائفها يتوقف على نجاح كل عضو في الجامعة في عمله من عميد الجامعة إلى أبسط موظف بها. و نجاح العملية التكوينية بدوره يتوقف على نجاح وكفاءة الأستاذ، استعداد و دافعية وتأهيل الطالب الجامعي– نجاعة المادة التكوينية. لتتمكن الجامعة من الانسجام مع مجتمعها، وخلق علاقة إيجابية مبنية على الأخذ والعطاء فيما بينهما.

قائمة المراجع:

1- محمد الصالح مرمول ، دور الجامعة الجزائرية في تغيير البنية الاجتماعية ، ***مجلة سيرتا*** ، جامعة قسنطينة ، العدد 03 ،1980. ص4.

2- Mahfoud BENNOUNE , Education , ***Culture et Développement En Algérie***, MARINOOR-ENAG , Algérie ,p 365

3- زوليخة طوطاوي ، ***الجو التنظيمي السائد في الجامعة الجزائرية و علاقته برضا الأساتذة و أدائهم*** ، رسالة ماجيستار ، علم النفس ، جامعة الجزائر ، 1993. ص51

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية ، ***وزارة التعليم العالي و البحث العلمي*** ، حولية احصائية ، 2005/2004. ص 30

5- محمد سليم السيد، الجامعة والوظيفة الكبرى للعلم، ***مجلة الفكر العربي***، العدد 20، مصر، 1981. ص ص 175-191.

6- محمد الصديق ،دور الجامعة في خدمة المجتمع، ***المجلة التربوية*** ،العدد104 دون سنة، ص 52

7- محمد الصديق، نفس المرجع، ص52

8- Chappaz .G ,la pédagogie une arme ou une piège ,***revue .AUPELF , perspectives universitaires***, Québec , vol 01 ,n° 02 ,1983: p 245

9: رشدى احمد طعيمة ، محمد بن سليمان البندري ، ***التعليم الجامعي بين رصد الواقع و رؤى التطوير*** ، دار الفكر العربي ، ط 1 ، القاهرة ، 2004. ص 298 .

10- Conférence Mondiale sur l'enseignement supérieure au 21e siècle – vision et action – Unesco , Paris , 5-9 Octobre 1998 ,p10

11- رابح تركي عمامرة، ***أصول التربية و التعليم***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990. ص ص 214-216

12-عبد الحميد عبدوني، ***سلسلة إصدارات مخبر إدارة و تنمية الموارد البشرية***، العدد 01،جامعة فرحات عباس،2004. ص 193

13- عبد العزيز بسام، واقع التعليم في الوطن العربي في مطلع الثمانينات ،***مجلة المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم*** ،تونس،1984 ، ص 39

14- حسن شحاتة ،***التعليم الجامعي و التقويم الجامعي*** ،ط 1 ،مكتبة دار العربية للكتاب ، مصر،2001. ص 14

15- Nabil Bouzid , ***qualité, pertinence et évaluation de l'enseignement supérieur ,série d'émission du laboratoire de gestion et du développement des ressources humaines*** ,n°2 ,2005 , p47

16: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي،مديرية التعليم العالي و التكوين،إعادة تنظيم التعليم العالي،2001.ص 01

17: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي،مديرية التعليم العالي و التكوين،إعادة تنظيم التعليم العالي،2001. ص ,06

18: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي،مديرية التعليم العالي و التكوين،إعادة تنظيم التعليم العالي،2001. ص 05

19-Bouzid,2005 , p205

20: خطاب الوزير المكلف بالتعليم العالي و البحث العلمي بالجزائر بمناسبة صدور نتائج الباكالوريا للسنة الدراسية 2006/2005، الإذاعة الوطنية، 03 جويلية 2006.

21: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – إعادة تنظيم التعليم العالي، مرجع سابق ، ص 34

22: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي –إعادة تنظيم التعليم العالي ، مرجع سابق ، ص 21

23: عبد الفتاح خضر ،أزمة البحث العلمي في الوطن العربي،ط1،السعودية معهد الإدارة العامة،1981. ص 11.

24: سعيد التل وآخرون ، ***قواعد الدراسة في الجامعة*** ،دار الفكر للطباعة و النشر ،ط1،الأردن ،1997. ص 100.

25: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي –إعادة تنظيم التعليم العالي ، مرجع سابق، ص 33

26: صلاح عباس،2004: 213

27: سعيد التل وآخرون ، ***قواعد الدراسة في الجامعة*** ،مرجع سابق.

28: صلاح عباس ، ***العولمة و آثارها في البطالة و الفقر التكنولوجي في العالم الثالث*** ،مصر ،مؤسسة شباب الجامعة ،2004. ص 214

29- Belaroussi ,M.T ***recherche et développement en Algérie*** , marinoor- ENAG ,Algérie ,11/12/1990

30: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،وزارة التعليم العالي و البحث العلمي،مديرية التعليم العالي و التكوين،إعادة تنظيم التعليم العالي،2001. ص 16

31: محمد مقداد ، ***جامعات البلدان النامية في عهد العولمة : أمل البقاء بين التحديات المستمرة والأزمات الحادة*** ، دون سنة، ص ص6-8.